

اتفاقية بيع وتسويق على منصة  
بازار السعودية للتجارة الإلكترونية

إنه بتاريخ: / / ٢٠٢٦ م، تم الاتفاق بين كل من:  
(١) الطرف الأول: شركة بازار السعودية: ومقرها الرئيسي في الرياض، بموجب الرقم الوطني الموحد: (٧٠٠٩٤٢٦٨٠٥) بتاريخ: ١٥ / ٠٢ / ٢٠١٠ م، ويمثلها في هذا العقد السيد: عمار محمد العزوة، بريد الكتروني: [aezow@saudibazaar.com.sa](mailto:aezow@saudibazaar.com.sa)، جوال رقم: (٠٥٤٨٠٠٨٠٠٠).

(٢) الطرف الثاني شركة / مؤسسة: ، ومقرها الرئيسي في مدينة: ، بموجب الرقم الوطني الموحد: ( ) بتاريخ: / / م، ويمثلها في هذا العقد: السيد: ، بريد الكتروني: ( )، جوال رقم: ( ).

تمهيد: حيث أن الطرف الأول مالك ومشغل للمنصة الإلكترونية (بازار السعودية) ويوفر خدمات إلكترونية تسمح للطرف الثاني ببيع منتجاته لأطراف أخرى عن طريق هذه المنصة، وحيث أن الطرف الثاني لديه بضائعه ومنتجاته ويرغب في استخدام خدمات ومنصة الطرف الثاني لبيع هذه البضائع والمنتجات فقد اتفق الطرفان على بدء التعامل والتعاون بينهما وفق للأحكام والشروط التالية:

## أولاً: التعريفات:

الكلمة	التعريف
الاتفاقية	هذه الاتفاقية وما تتضمنه من بنود واحكام وملحقات.
البائع	الطرف الثاني في هذه الاتفاقية وهو المالك للسلع والمنتجات.
المشتري	الطرف الثالث في هذه الاتفاقية، وهو الشخص المعنوي او الاعتباري المتسوق عن طريق المنصة.
المنصة	بازار السعودية والمواقع المرتبطة بها وهي الطرف الاول في هذه الاتفاقية.
البضائع	السلع والمنتجات المعروضة أو المباعه عن طريق المنصة وبرنامج OBS.
القوة القاهرة	الظروف غير المتوقعة سواء كانت ظروف طبيعية او غيرها.
رسوم ادارية	يقصد بها رسوم الخدمة التي يدفعها الطرف الثاني للطرف الاول لتوفير الخدمات اللازمة لممارسة العملية البيعية.
العمولة	يقصد بها المبالغ التي يتقاضاها الطرف الاول من سعر بيع المنتجات او تقديم الخدمات.
OBS	هو نظام تجارة الكترونية وعلامة تجارية مملوكة لشركة بازار السعودية.

ثانياً: التزامات الطرف الاول:

- ١) يلتزم الطرف الأول بتمكين الطرف الثاني من عرض وبيع منتجاته وبضائعه على منصته الإلكترونية (بازار السعودية) والمدعومة من قبل نظام OBS، ويقدم له الدعم التقني والفني.
- ٢) يلتزم الطرف الأول باستلام الدفعات النقدية من الطرف الثالث (المشتري) إذا كان الدفع عند الاستلام وكان الطرف الاول هو من تولى توصيل المنتجات، او في حالة قيام الطرف الثالث (المشتري) بالدفع عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني او عن طريق الشركات التي تتبنى طريقة الدفع الإلكتروني (اشترى الآن وادفع لاحقاً)، أو عن طريق الشركات التي تتبنى طريقة تمويل المشتريات (التقسيم) أو التحويل لحساب المنصة البنكي.
- ٣) يلتزم الطرف الأول بتوفير خدمة البيع والتسويق للطرف الثاني على مدار الساعة (٧/٢٤)، باستثناء التوقف الناتج عن اية اجراءات صيانة او تحديث او حصول ظروف قاهرة.
- ٤) للطرف الأول الحق في مراجعة وتدقيق منتجات الطرف الثاني من حيث الأصناف والمواصفات والتفاصيل والجودة قبل عرضها للبيع على المنصة، كما أن له الحق أيضاً في تقرير المحتوى والمظهر والتصميم على المنصة او طلب اجراء التعديل.
- ٥) يلتزم الطرف الاول بالمساعدة في توفير خدمات الشحن والخدمات اللوجستية والفنية للطرف الثاني لتسهيل عملية البيع وخدمة الطرف الثالث مقابل رسوم يتم الاتفاق عليها.
- ٦) يلتزم الطرف الأول بالمحافظة على سرية معلومات وبيانات الطرف الثاني وتجارته بكل تفاصيلها.

ثالثاً: التزامات الطرف الثاني:

- ١) يلتزم الطرف الثاني بعرض المنتجات التي لا تنتهك حقوق الملكية الفكرية للغير (العلامات التجارية، براءة الاختراع، حقوق الطبع) أو اية حقوق ملكية اخرى، ويتحمل وحده المسؤولية القانونية الكاملة امام الجهات الرسمية وامام الغير، مع تحمله كافة المصاريف والغرامات المترتبة في حال وجود مخالفات قانونية، كما يلتزم بعدم انتحاله صفة الغير. ويلتزم بتقديم أية مستندات تخص المنتج يتم طلبها من الجهات الرسمية.
- ٢) يلتزم الطرف الثاني بجودة المنتجات المباعة عبر المنصة ومطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة في المملكة، ويتحمل مسؤولية بضائعه المعروضة في حال وجود عيوب او تدني في مستوى الجودة او تأثيرات جانبية لاستخدام بضائعه من قبل المشتري، ويبرئ ذمة الطرف الأول ضد أية خسائر او ضرر ناتج عن هذا الشأن، وهو المسؤول عن توفير الضمان وأعمال الصيانة وخدمات ما بعد البيع حسب الأنظمة المتبعة في المملكة.
- ٣) يلتزم الطرف الثاني بأن تكون أسعار بيع منتجاته على المنصة غير مبالغ فيها، وإن كان هناك فارق في السعر يجب ألا يزيد عن ٥ % عن أسعار المنافسين.
- ٤) يلتزم الطرف الثاني بتحديث كميات واصناف المنتجات المعروضة في منصة بازار السعودية بدقة بشكل مستمر على اعتبار ان جميع ما هو معروض جاهز ومتوفر للبيع، كي لا يتم عرض وبيع منتج غير متوفر.
- ٥) يلتزم الطرف الثاني بنظام الارجاع والاستبدال المنصوص عليه في تعليمات وزارة التجارة في المملكة، ويفوض الطرف الأول بتنفيذ هذا الالتزام بشكل فوري كلما دعت الضرورة نيابة عنه، ويلتزم بتعويض الطرف الأول عن كل ما ينتج عن تنفيذ هذا الالتزام، كما تخلي المنصة مسؤوليتها عن أية عملية ارجاع لم يتم استلام بضاعتها من الطرف الثالث.
- ٦) من واجب الطرف الثاني الوفاء بأية التزامات وعد بها الطرف الأول للطرف الثالث (المشتري) ومذكورة في المنصة (الشروط والأحكام-سياسة الاستخدام والخصوصية) ويكون هذا الالتزام في حدود ما يخص منتجات الطرف الثاني واستخداماته.
- ٧) يلتزم الطرف الثاني بأخذ توقيع المشتري (الطرف الثالث) على استلام أي منتجات تم بيعها له.

٨) يلتزم الطرف الثاني بإصدار فواتير ضريبية لجميع عمليات البيع للمشتري (الطرف الثالث) باسم شركة بازار السعودية للتجارة، الرقم الضريبي: (٣١٠١٩٥١٤١٦٠٠٠٠٣)، من ملاحظة: (اسم المشتري)، علماً بأن المشتري يمكنه الحصول على فاتورة ضريبية باسمه صادرة من شركة بازار السعودية من خلال حسابه في المنصة.

رابعاً: المستحقات والالتزامات المالية:

١) يتقاضى الطرف الأول من الطرف الثاني عمولة تسويق من إجمالي قيمة الفاتورة المباعة مقدارها: (بحسب النسبة المئوية المثبتة في المنصة عند إصدار أمر البيع) وتضاف إليها ضريبة القيمة المضافة، وذلك في حالة دفع المشتري (الطرف الثالث) للفاتورة عن طريق شركات التي تتبنى طريقة الدفع الإلكترونية (اشترى الآن وادفع لاحقاً) على سبل المثال: (تأبي، تمارا، امكان، مدفوع، ام إي إس باي، -----إلخ)

٢) يتقاضى الطرف الأول من الطرف الثاني عمولة تسويق من إجمالي قيمة الفاتورة المباعة مقدارها: (٢ %) وتضاف إليها ضريبة القيمة المضافة وذلك في حالة دفع المشتري (الطرف الثالث) للفاتورة عن طريق بوابة الدفع الإلكتروني على سبل المثال: (مدى، فيزا، ماستر كارد، -----إلخ)، تطبق في حالة البيع أون لاين فقط، ولا تشمل البند رقم ١ في هذا الجزء

٣) يتقاضى الطرف الأول من الطرف الثاني عمولة تسويق من إجمالي قيمة الفاتورة المباعة مقدارها: (٣ %) وتضاف إليها ضريبة القيمة المضافة وذلك في حالة دفع المشتري (الطرف الثالث) للفاتورة نقداً عند الاستلام، تطبق في حالة البيع أون لاين فقط ولا تشمل البند رقم ١ في هذا الجزء.

٤) قد تفرض المنصة مصاريف إدارية عن كل عملية بيع بحسب ما يظهر في المنصة عند إصدار أمر البيع.

٥) المسترجعات قبل التسوية: يتم إعادة المبلغ المستحق للمستهلك، سواء بشكل كامل أو جزئي، وذلك وفق قيمة العملية. وفي حال تم تنفيذ عملية الإرجاع من قبل الطرف الثاني، فإن ذلك يُعد إقراراً منه باستلام المنتجات من المستهلك، أو عدم تسليمها له من الأساس.

٦) المسترجعات بعد التسوية: يستحق الطرف الأول عمولة بنسبة (٢%) إضافة إلى مبلغ ثابت قدره (٢ ريال) عن كل عملية إرجاع، ويتم احتسابها من إجمالي قيمة المبلغ المسترجع. ويُعد طلب التاجر تنفيذ الإرجاع بعد التسوية بمثابة إقرار منه باستلام المنتجات من المستهلك، أو عدم تسليمها له من الأساس.

٧) يلتزم الطرف الأول بتحويل مستحقات البائع خلال مدة أقصاها (٧) أيام عمل من تاريخ إجراء التسوية، وتشمل عمليات التسوية الفواتير الصادرة خلال فترة تتراوح من ١ يوم إلى ٧ أيام في المنصة، علماً بأن التحويل لمرة واحدة أسبوعياً.

خامساً: أحكام عامة:

١) الاتفاقية سارية بين الطرفين مادامت المصلحة مشتركة، ويحق لأي طرف فسخ الاتفاقية على أن يسبقها اشعار مدته (٣٠ يوماً).

٢) يحق للطرف الأول إيقاف حساب البائع مؤقتاً في حال الشبهة بعدم تسليم بضاعة تم دفع قيمتها أو شكوى صادرة من العميل مرفقة بإثباتات حتى يتم حل المشكلة.

٣) تعتبر العناوين الإلكترونية المبينة في مقدمة هذا العقد هي الوسائل المعتمدة رسمياً للمراسلات والخطوات بين الطرفين.

٤) عند مواسم أو مناسبات العروض الترويجية، التي تتضمن تقديم كوبونات مشتريات مجانية، أو خصومات خاصة، أو اسعار خاصة، أو أية عروض أخرى، يقوم الطرف الأول بإبلاغ الطرف الثاني بنوعية العروض ومدتها على أن يتحمل الطرف الثاني تكلفة هذه العروض من خصومات وغيرها، وفي حال عدم رغبة الطرف الثاني بالمشاركة في تلك العروض يحق له إيقاف بيع منتجاته خلال تلك الفترة.

٥) في حال قيام الطرف الثاني بممارسة أية أعمال غير مشروعة أو مشبوهة من خلال منصة بازار السعودية أو من خلال أنظمتها التقنية أو بوابات الدفع المرتبطة بها، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: القيام بنشاطات تمويلية غير مرخصة أو تمرير عمليات غير نظامية أو وهمية، فإن للطرف الأول الحق في اتخاذ ما يلي:

أ- إنهاء الاتفاقية فوراً دون إشعار أو تعويض.

ب- تجميد أو حجب أي دفعات مالية مستحقة للطرف الثاني لدى الطرف الأول، وذلك لتسوية أي مطالبات ناتجة عن المخالفة.

ج- إبلاغ الجهات التنظيمية المختصة (مثل البنك المركزي السعودي أو هيئة السوق المالية أو وحدة التحريات المالية) لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق الطرف الثاني.

د- فرض غرامة مالية مقدارها (١,٠٠٠ ر.س) عن كل مخالفة يتم رصدها، على ألا يتجاوز مجموع الغرامات (٢٠٪) من متوسط العوائد الشهرية للطرف الثاني من خلال منصة بازار السعودية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة.

٦) تختص المحاكم بمدينة الرياض، بحل أي خلاف قد ينشأ بين الطرفين لا قدر الله، على ان يسبق اللجوء للقضاء اخطار موضح به نقاط الخلاف مع مهلة (١٥ يوماً) لحل هذا الخلاف قبل التوجه للقضاء، ولا يحق لأي طرف المطالبة بأية حقوق بعد مرور (٩٠ يوماً) على تاريخ نشوئها ما لم يكن هناك خطاب التزام من الطرف الآخر للطرف المعني يفيد بصحة المبلغ والتزام السداد، أو وجود مبالغ معلقة مرتبطة بمراجعات رسمية تحت الدراسة بمخاطبات رسمية، ومن المتفق عليه ان مصاريف وأتعاب التقاضي (١٢ %) من المبلغ المحكوم به، ويحد أدنى (١٠,٠٠٠ ر.س)، كما يتحمل الطرف الثاني مبلغ (١,٠٠٠ ر.س)، عن كل زيارة يضطر بها الطرف الأول لمراجعة الجهات الحكومية مثل: وزارة التجارة، هيئة المواصفات والمقاييس، هيئة الغذاء والدواء، وزارة الصحة أو أية جهة رسمية أخرى لسبب مرتبط بمنتج يعود للطرف الثاني.

الطرف الثاني مؤسسة / شركة: _____	الطرف الاول شركة بازار السعودية
التوقيع: _____	التوقيع: 
الختم: _____	الختم: 